المادة الثالثة من قانون تأمين المسؤولية بشكل تخبيعي لتغطية مسؤوليتهم. وغالبا ما تشير السياسات إلى الإرشادات، واللوائح، والقيود. ومع ذلك فإن هذه التغطية لا تمتد لتشمل الأنشطة خارج المتطلبات الطبيعية لواجب المدرس. ولذا فمن الحكمة أن يوجد غطاء إضافي شخصي للمسؤولية، من خلال اتحاد أو جمعية مهنية على سبيل المثال.

- **التأمين الشخصي ضد الحوادث:** ومن الطبيعي أن تغطي المؤسسة التعليمية الموظفين والتلاميذ بالتأمين ضد الموت والإعاقات أثناء واجبات المقررات المدرسية.

وبالإضافة إلى ذلك، فمن المألوف بالنسبة للمؤسسات التعليمية المحلية أن تؤمن جميع الأنشطة خارج موقعها، بل وزياراتها إلى ما وراء البحار. وبالنسبة للرحلات الأجنبية فمن الضروري أن تشمل الممتلكات الشخصية.

إدارة الممارسة الآمنة:

إن الحوادث تكلف مالا وربما يؤدي ذلك إلى تجفيف منابع هي بالفعل نادرة وشحيحة. والتلاميذ الذين يتعرضون للحوادث ربما يعانون من إصابات وآلام، وربما تؤدي بعضها إلى نتائج وآثار تمتد مدى الحياة. وهناك أيضا الضغوط الواقعة على المعلمين إذا أدت تلك الحوادث إلى تهديد بمقاضاة قانونية وباتهام بالإهمال وخلب تعويض، وقد أدى كل ذلك بالإضافة إلى زيادة الدعاوى إلى مدخل رسمي بدرجة أكبر بخصوص ضبط وإدارة الأمن في المدرسة. وقد ألقينا نظرة على المستوى الأول من تلك العملية والمتمثل في محاولة فهم مدى تلك المسؤوليات. والمستوى التالي يتمثل في توسيع هذا الفهم والوعي بتلك المداخل المختلفة لمقابلة وإنجاز هذه المسؤوليات؛ والكثير من هذا يعتمد على فهم سبب حدوث الحوادث.

فهم سبب حدوث الحوادث:

ومع أن فهم المخاخر والتعامل معها يميل لأن يستحوذ على كثير من تراث الأمن، فإن جونز ولين (Jones & Lane, 1996: 2) يعلقان بأن: " المخاخر وحدها لا تسبب الحوادث. فالخطر غالبا ما يكون بحاجة لأن بمتزج بممارسة غير آمنة لكي يؤدي إلى حادثة." وقد فحص توماس (Thomas, 1994) عددا من دراسات الحالة واقترح أن هناك عددا من أوجه الشبه بين الأمور التي تسهم في وقوع الحوادث:

- سوء الحظ، وهي عوامل خارجة عن سيطرة المعلم.
- الافتقار إلى عملية اتخاذ القرار، وردود الأفعال التابعة للموقف.
- نقص الإدارة الجماعية المناسبة والكافية، ونقص الإشراف، والتنظيم.
- الإفراط في تقدير:

  أ – قدرة المعلم أو معرفته أو فهمه.

  ب – إحساس التلميذ بالمسؤولية.

- عدم تقدير الخطر المحتمل حق قدره. ويلاحظ جولد وسيميريني (Gold & Szemerenyi, 1997) الصعوبات التي تواجه من يعملون مع الأخفال عندما ذكرا أن المشكلة تكمن في أن الأخفال مبتكرون ومجددون على نحو لا نهاية له، ومن ثم فإن الطرق التي يمكن أن تحدث بها الحوادث لا حدود لها. وإذا أضيف إلى تلك الملاحظة أن معظم الأخفال لا يمكن التنبؤ بسلوكهم ولا بطريقة تصرفهم، فإن الحوادث ستستمر في الحدوث. ولكن بعيدا عن تلك العناصر وخارج نطاق السيطرة، والحظ السيء، فهناك الكثير مما نستطيع فعله لتجنب الحوادث. فنستطيع أن نفحص الحوادث بوضوح، وأن نتعلم منها، وكذلك من الخبرات والأخطاء ومن الممارسات الجيدة للآخرين. وعندما نفعل ذلك فإننا نتعرف على أهمية الواقع، وكيف أنه

يمكن أن يطور وعي المعلمين من خلال التدريب في الخدمة، ومن ثم يعرفون شيئا عن الممارسات المستقبلية.

وهناك مداخل متنوعة لإدارة وضبط الأمان، وأشهر مدخلين وجدا في المدارس هما صبط وإدارة الخطر، وتجنب الإهمال. ويتطلب مدخل ضبط الخطر تقويما دقيقا للممارسة العامة والأنشطة المحددة، والمخاخر المحتملة وما يمكن أن يحدث للتلاميذ، والمدرسين، والآخرين المتواجدين في بيئة التعليم والتعلم. وقد وصف ذلك بأنه عملية تقويم رسمية لتقدير التعرض للخطر وفعل ما هو مطلوب. وعند مناقشة الإهمال وإدارة الخطر أشار شارب (Sharp, 1990) وبراموبل (Bramwell, 1993) إلى أفضل مدخل على أنه ذلك المدخل الذي يتضمن الأفعال الوقائية. وقد أصبح مدخل إدارة أو ضبط الخطر مطلبا قانونيا وأصبح من مسؤوليات الموظف، رغم أن مهمة تحديد المخاخر سيتم تفويضها للموظفين. فمن شأن صاحب العمل أن يضع المتطلبات والواجبات، ومن شأن المدير والمعلمين أن ينجزوها.

وعلمية تقدير الخطر عملية تفكير، فهي تشمل مناقشة المعلمين لتقديرات المدرسة العامة للخطر والعمل وفقا لها. ويتم تنفيذ تقديرات الخطر بعدة خرق، وبغض النظر عن المدخل الذي يتم تبنيه فإنها توفر بناءً يمكن من خلاله إشباع وإنجاز المسؤوليات الإدارية والمؤسساتية في ظل قانون الأمان، والمنهج القومي. ويقترح كرونر (Croner, 1995: 3 -97) أن صاحب العمل يجب أن يزن وأن يقدر خطورة أي خطر محتمل ضد المشكلات العملية وتكلفة إزالته. وإذا كان خطر ما جوهريا بحيث لا يمكن تجاهله فإن صاحب العمل عليه ألا يتخذ مزيدا من الأفعال. وحتى إذا كان الخطر أكثر من جوهري فربما تكون الصعوبات العملية والنفقات المتضمنة في التعامل مع الخطر كبيرة لدرجة أنه ربما يكون من غير العملي ومن غير المعقول اتخاذ تلك الخطوات. ومع ذلك فقد توجد بعض الحالات التي فيها تكون النفقات كبيرة جدا ولكن يتحتم على صاحب العمل اتخاذ تلك الخطوات.

ولا تشمل عملية تحديد الخطر المعلمين فحسب ولكنها تشمل أيضا المتعلمين. وقد لاحظ (Griffin, 1996: 4) أن تعليم الأخفال والمراهقين مبادئ وفنيات ضبط وتقدير الخطر يمكن أن

تزودهم بمهارة يمكن نقلها لعدة أنشطة تعليمية وكذلك فهي مهارة من مهارات الحياة الأساسية.

ويتضمن مدخل تجنب الإهمال عدة عمليات متضمنة في مدخل ضبط الخطر والسيطرة عليه، ولكن الفرق المهم بينهما هو أن اهتمام المعلم الأساسي ينصب على منع إقامة الدعاوى وحماية نفسه، والمدرسة، والمؤسسة التعليمية المحلية. وفي هذا المدخل ينظر المعلم إلى الطلاب وآبائهم على أنهم مدعين محتملين. وثمة دليل على أن المعلمين يغيرون المنهج ويستبعدون أنشطة تتسم بالتحدي لأنها تحتوى على مخاخر قانونية محتملة في حالة وقوع حادثة مهما كانت المكاسب التربوية، ويركزون على الأساليب التقليدية التي تبدو أكثر أمنا من الناحية الشخصية والتي تنطوي على خرق جامدة لاتباع النظام، محاولين بذلك تقليل الحوادث المحتملة.

ويرى لورانس (Laurence , 1988) وجراي (Gray, 1995) أن تجنب الإهمال سيصبح مدخلاً رئيسيا وستزداد أهميته في الأيام المقبلة لأن المجتمع البريطاني والأوربي أصبح أكثر وعيا بالحقوق القانونية والقضايا القانونية، وبزيادة حالات الإهمال.

وأيا ما كان المدخل المستخدم، فلا شك أنه سيؤثر على المهج بعدة خرق مختلفة. فضبط وإدارة الأمان يتطلب ليس فقط أيا من المدخلين، وإنما التكامل والتناغم بين المدخلين. وربما يساعد فهم المعلمين للممارسة المنتظمة والمفضلة، ومفهوم الإهمال والدليل الذي يستند عليه اتخاذ القرار في تشكيل سياسة مستقبلية، وفي إدارة الممارسة الآمنة.

الفصل الثاني